

اصطدامها عند اجرائها مع الفئات العليا من البرجوازية ، اساسا لتولد وانتشار افقي للرأسمالية رافقه نمى عددي للطبقة العاملة مع تزايد في وعيها الطبقي ، الامر الذي ادى الى تفاقم في الصراع الطبقي ، في المدينة والريف ، والى استقطاب جديد على صعيد المجتمع بين البرجوازية ، من جهة ، وبين الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة ، من جهة ثانية .

النموذج الرابع ، هو الذي لا تزال فيه حركة التحرر الوطني في المعارضة في موقع الصراع من البرجوازية وبقايا الاقطاع . في هذا النموذج تتعدد الامثلة الى حد انها تكاد تختلف من بلد لآخر بنسبة الاختلاف في ظروف البلد المعين وتركيبه السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي مستوى تطوره . فضلا عن ذلك يتميز هذا النموذج بأربعة أمور :

الامر الاول ، هو ان حركة التحرر الوطني تقوم على اساس تحالف ممثلين سياسيين لفئات اجتماعية مختلفة .

الامر الثاني ، هو ان الطبقة العاملة ، ايا كان مستوى حجمها ووعيتها ، تصبح ، من حيث برنامجها وايدولوجيتها ، وعلى اساس التجربة ، الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة هذا التحالف الى السلطة وانجاز برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق الاشتراكية .

الامر الثالث ، هو ان البرجوازية الصغيرة المتأرجحة وغير المستقرة وغير المنسجمة فكريا وبرنامجا تتحول فئات منها ، بأشكال متفاوتة من حيث العمق والجدرية ، ويقدر ما يكون لحزب الطبقة العاملة من دور في التأثير ، على مواقع الطبقة العاملة .

الامر الرابع ، هو ان البرجوازية الوطنية في موقعها ، وبرغم تخليها تاريخيا عن راية النضال الوطني ، تلعب في بعض الاحيان ، نتيجة التناقض المباشر بين بعض مصالحها والامبريالية ، دور حليف موضوعي مؤقت لحركة التحرر الوطني .

ان هذه النماذج الاربعة لحركة التحرر الوطني المعاصرة التي توقعنا عندها تؤكد ، برغم ما بينها من اختلافات اساسية ، الموضوعية اللينينية حول امكانية تحول الثورة الوطنية الديمقراطية الى ثورة اشتراكية . والشرط الاساسي لذلك هو احتلال الطبقة العاملة مواقع القيادة فيها .

الحلقة الاساسية اذن هي مسألة الطبيعة الطبقيّة للقيادة في حركة التحرر الوطني . فعندما تحسم هذه المسألة تتوفر الشروط للحسم في المسائل الاخرى ، وفي مقدمتها مسألة البرنامج ، مسألة انجاز مهام الثورة الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية .